مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

واقع القطاع الصناعى التحويلي

فى دول مجلس التعاون الخليجي واستراتيجيات التصنيع

(قبيل ازمة العامين 2009/2008)

The reality of the industrial sector In the GCC and manufacturing strategies
(Similar to the 2008/2009 crisis)

الأستاذ الدكتور هؤشيار معروف
مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية / الجامعة اللبنانية الفرنسية
hoshiar_marouf@hotmail.com

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: ٢٠١٨/٩/١٥
القبول: ٢٠١٨/١٠/٢١
النشر: شتاء ٢٠١٩

Doi:
10.25212/lfu.qzj.4.1.6

الملخص

لا شك و ان دول مجلس التعاون قد خصصت و أنفقت فعلاً مبالغ ضخمة على عمليات التنمية الصناعية، كما و أنها حققت تطورات كبيرة فى ميادين البنية التحتية المادية و فى النشاطات الخدمية التوزيعية (التجارية و الإئتمانية) غير ان هذه الدول ما زالت تعاني من تركز إنتاجي و تنافس بيني على بعض المنتجات التحويلية و بالتالي من ضعف شديد فى الارتباطات (الامامية و الخلفية)لصناعاتها و مع

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الكلمات المفتاحية:
Industrial sector, transformation, GCC countries, industrialization strategies, crisis, oil and gas, development mode, export, prospects, economic structure

تعاظم الايرادات التصديرية من النفط والغاز لم يعتمد أي اطار استراتيجي بعيد الامد يحدِد الأنماط التنموية فى مسار يكفل التنويع الإنتاجي والتكامل الهيكلي للإقتصادات المعنية لتمتد عملية التصنيع الى كافة مرافقها (القطاعية والمكانية والمؤسسة) وذلك وفق شروط و آفاق التنمية المستدامة.

و هنا تحاول الدراسة تشخيص مواقع الضعف و التركيز في إستراتيجيات يمكن لها ان تعالج أهم موضوعين :أحدهما يتعلق بأحجام المنشأت الصناعية والآخر بالأنماط التكنولوجية حسب كثافة العنصر الانتاجى.

المقدمة

واقع القطاع الصناعي التحويلي في دول مجلس التعاون الخليجي واستراتيجيات التصنيع (قبيل الأزمة العالمية 2009/2008)

يمارس القطاع الصناعى التحويلى دوراً فعالاً فى قيادة التحول الهيكلى للاقتصاد النامى و ذلك عندما تلتقى ادارة الدولة التنموية المخططة بمبادرات المنظمين فى القطاع الخاص (المحلى و الاجنبى) و حسب استراتيجيات متكاملة (و متوازنة) لتطوير كافة أبعاد التصنيع الخاصة بأحجام وحدات الانتاج و نشاطاتها الرئيسة و أنماطها التكنولوجية و إرتباطاتها الخارجية.

و عليه تعالج هذه الدراسة الموضوعات الرئيسة الاتية:

أولا: مقدمة منهجية .

ثانياً: واقع القطاع الصناعى التحويلى فى دول مجلس التعاون الخليجى و دور النشاط الخاص

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ثالثا: أنماط إستراتيجية للتصنيع فى دول مجلس التعاون الخليجى

وأخيرا التوصيات.

أولا - مقدمة منهجية

ان دول مجلس التعاون الخليجي قد أنفقت خلال العقود الأخيرة مبالغ ضخمة على عمليات التنمية الإقتصادية ، والتي خرجت فعلا بتطورات كبيرة فى ميادين البنية التحتية المادية و فى النشاطات الخدمية التوزيعية (التجارية و الإئتمانية) غير ان هذه الدول ما زالت تعاني من تركز إنتاجي في الصناعات الإستخراجية لإنتاج النفط و/ أو الغاز ومن تنافس بيني على بعض المنتجات التحويلية و بالتالي من ضعف شديد فى الإرتباطات التكنيكية :(الأمامية و الخلفية) لصناعاتها و مع تعاظم الايرادات التصديرية تفاقمت الإختلالات الهيكلية للإقتصادات المعنية مما زاد من الحاجة إلى تحولات إستراتيجية راديكالية في هذه الإقتصادات من خلال تنمية الصناعات التحويلية ودعم دورها القيادي في تحقيق التكامل الهيكلي العام للإقتصاد ككل.

أهمية البحث

إن غالبية الدراسات والبحوث والمؤلفات الإقتصادية تركز على نمو إقتصادات دول الخليج والذي يعتمد أساسا على الإيرادات المتأتية من صادرات النفط و/أو الغاز والتي بدورها ترتبط بالأسواق الخارجية وقرارات الشركات الدولية ومع غياب أي إطار إستراتيجي مخطط لتنمية العلاقات الهيكلية وتوازنها الديناميكي تستمر الإقتصادات المعنية وحيدة الجانب مختلة هيكليا وذلك رغم كل الجهود الكبيرة التي بذلت في تنمية الصناعات التحويلية و ما تحقق فعلا وبشكل خاص منذ بداية هذا القرن من تحولات هامة. وبالتالي كان لابد من تشخيص الدور الحقيقي والفاعل للقطاع الصناعي التحويلي في تجاوز التشوهات الهيكلية من خلال تنميته وتأهيله لقيادة التحولات الإستراتيجية المستهدفة.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أهداف البحث:

يوجه هذا البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

1.تحليل واقع القطاع الصناعي لدول مجلس التعاون الخليجي ببيان التغييرات التي حدثت خلال فترة الدراسة في كل من :

ا. الأهمية النسبية للصناعات التحويلية .

ب. واقع التنويع أو التركز الإنتاجي في الإقتصادات المعنية بشكل عام وفي القطاع الصناعي التحويلي لهذه الإقتصادات بشكل خاص.

2. تحديد مستويات التحولات في الانماط الإستراتيجية لتصنيع الإقتصادات المعنية وخاصة بالنسبة لأحجام المنشآت وللكثافات النسبية لعنصري العمل و رأس المال.

مشكلة البحث

تحققت - وكما أشرنا سابقا - تطورات ملموسة في القطاع الصناعي التحويلي في كافة دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة أو اخرى و مع ذلك، لا ينكر بان المرض الهولندى Dut ch Di sease المعروف في الإقتصاد ما زال يؤثر سلباً بين حين و آخر، هنا أو هناك لأسباب تكمن فى تعاظم ايرادات النفط والغاز و ذلك بالاضافة الى ضييق نسبى فى الأسواق المحلية (مقارنة بالسعات الكبيرة لانتاج الصناعات الرئيسة) و صعوبات المنافسة فى الأسواق الدولية و إنخفاض الإنتاجية و ضعف الإرتباطات الانتاجية (ما بين النشاطات المختلفة) و هيمنة المنتجات الأجنبية فى زمن العولمة و الإنكشاف على الاقتصاد العالمى الراهن.

وهنا يمكن تشخيص مشكلة البحث من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

1. كيف يمكن تحدي معدلات التركز الصناعي التحويلى في دول مجلس التعاون الخليجي؟.
2. ماهي إنعكاسات سيطرة قطاع النفط والغاز على دور القطاع الخاص في عملية التنمية الصناعية؟ .
3. كيف تواجه دول مجلس التعاون الخليجي ضييق الأسواق المحلية؟.
4. ماهي السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الصناعية من خلال التكامل الإقتصادي الخليجي؟.
5. كيف يمكن التوافق ما بين كل من نمطي الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة من جهة والصناعات كثيفة – العمل والصناعات كثيفة – رأس المال من جهة أخرى؟.
6. ماهي السبل الكفيلة بتحقيق التنمية الصناعية من خلال التكامل الإقتصادي الخليجي؟.

فرضيتا البحث

1. ترتبط التحولات الإستراتيجية في القطاع الصناعي التحويلي بالتكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.
2. ترتبط عملية التنمية الصناعية التحويلية لدول مجلس التعاون الخليجي بتوافق تكاملي لكل من نمطي الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة من جهة والصناعات كثيفة – العمل والصناعات كثيفة – رأس المال من جهة أخرى.

طريقة البحث

إعتمد البحث على طريقة التحليل الوصفي الإستنباطي للحقائق الإحصائية المتاحة حول تجارب دول مجلس التعاون الخليجي في التنمية الصناعية ومن خلال متابعة المعطيات المتعلقة بمشكة البحث وفرضيتيه . وقد وضعت صيغ رياضية والتي تم تطبيقها بغرض التشخيص.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

مكان وزمان البحث

مكان البحث هو الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وزمان البحث هو السنوات العشر السابقة للأزمة العالمية في العامين 2008 و2009

ثانيا: واقع القطاع الصناعى التحويلى فى دول مجلس التعاون الخليجى و دور النشاط الخاص (1)

يساهم القطاع الصناعى التحويلى (فى دول مجلس التعاون الخليجى) فى توليد كل من الناتج المحلى الاجمالى و فرص التشغيل و تكوين رأس المال بحوالى (10%) كمتوسط عام خلال السنوات الاخيرة، و ذلك مع تباين نسب المساهمة الخاصة بكل دولة عن الدول الاخرى فمثلاً عندما تجاوزت نسب مساهمات الامارت العربية المتحدة و عمان و البحرين النسبة المذكورة فان نسب مساهمات كل من الكويت و القطر و عمان و المملكة العربية السعودية كانت فى الغالب دون (10%) الواردة (2). لقد كان ذلك سبباً واضحاً فى ابتعاد القطاع الصناعى التحويلى حتى نهاية التسعينيات فى حالات كثيرة عن النمو الاقتصادى للدول المعنية خاصة وأن الصناعات الإستخراجية للنفط والغاز صناعات كثيفة – الرأسمال موفرة للعمل أي لاتوفر فرصا كبيرة للموارد البشرية العاطلة كما وأن هذه الصناعات تخضع منتجاتها في الأسواق الدولية لتقلبات مستمرة وبشكل أكثر في الإتجاهات الهابطة وفضلا عن ذلك فإن النفط والغاز من الموارد الطبيعية القابلة للنضوب فمثلا أن موارد البحرين من هاتين المادتين مهدد بالنضوب خلال 10 إلى 15 عاما(3) . يبدو أن تأثير الازمة العالمية على الصناعات التحويلية كان محدودا فبقيت مساهمتها النسبية حوالي 10% وذلك لسببين رئيسين : أحدهما - توافر المواد الأولية والآخر- إرتفاع أسعار النفط (4). ففى تحليل احصائي لعلاقة معدلات نمو القطاع الصناعى التحويلى بمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى خلال السنوات (1986-2000) قدر معامل

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ارتباطهما ب (-0.475) اي كان هناك ارتباط عكسي بين المتغيرين المذكورين.غير ان هذه العلاقة قد اختلفت تماماً فى العقد الاخير حيث ارتفع معامل الارتباط و قد قدر ب (0,740) و عندما تم تناول الارتباط موضوع البحث على مستوى الدول الاعضاء فى العام 2008 (دون سلسلة زمنية) قدر معامله ب (0,838)(5).

و هذا ما يؤكد حدوث تحول واضح فى دور الصناعات التحويلية فى اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

و يعكس الواقع الجديد تزايد كل من تخصيصات الدول المعنية لصالح الإنفاق الاستثمارى الصناعى العام و مبادرات المستثمرين فى النشاطات الصناعية التحويلية. فمثلاً خلال الفترة (2003-2008) إزداد الانفاق الاستثمارى العام فى دول المجموعة الاقليمية ما بين (12%) و (35%) وحفز الاستثمار الخاص ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى و الذى إزداد فى نفس الفترة المذكورة بأكثر من (50%) و كل ذلك بالإضافة الى البيئة المناسبة لجذب الاستثمار الاجنبى المباشر(6).

و فى خضم هذه التطورات الايجابية ازدادت قيمة الاستثمارات الصناعية التحويلية بواقع (19%) سنويا فبلغت قيمة الصادارت الصناعية حوالى 83 مليار دولار امريكى فى العام 2008 و ذلك مقابل 7 مليارات دولار امريكى فى العام 1990.

و مع كل ذلك، لا ينكر بان المرض الهولندى المعروف ما زال يؤثر سلباً بين حين و اخر، هنا أو هناك لاسباب تكمن فى تعاظم ايرادات النفط والغاز و ذلك بالاضافة الى ضييق نسبى فى الاسواق المحلية (مقارنة بالسعات الكبيرة لانتاج الصناعات الرئيسة) و صعوبات المنافسة فى الاسواق الدولية و انخفاض الانتاجية و ضعف الارتباطات الانتاجية (ما بين النشاطات المختلفة) و هيمنة المنتجات الاجنبية فى زمن العولمة و الانكشاف على الاقتصاد العالمى الراهن، و هذا ما انعكس على القدرات التصديرية للمنتجات التحويلية، حيث ان نسب الصادارت الصافية (الصادرات-الاستيرادات) خلال السنوات (2003-2007) قد تقلبت ما بين (23,8%) و (16,2%) (7).

لا شك و أن سيطرة الدولة و ملكيتها لموارد النفط و الغاز الضخمة قد هيأت دوراً قيادياً للقطاع العام (8) ، بالنسبة لغالبية النشاطات الاقتصادية فى دول مجلس التعاون الخليجى، يصعب

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

معه بناء سياسة استراتيجية بعيدة المدى و على المستوى الاقليمى لجعل القطاع الخاص هو القطاع القيادى فى عملية التصنيع كما هو الحال فى الدول المتقدمة.

وهنا , يتوقف هذا التحول الإستراتيجي على المستويات التي تحققها إيرادات النفط والغاز(9) فكلما تهبط ايرادات النفط والغاز يزداد التوجه نحو القطاع الخاص و قرارات الخصخصة و تقليل العبء المالي على الدولة و جذب الاستثمار الاجنبي المباشرة و البحث عن التنويع الانتاجي. و هذا ما حدث بدقة فى نهاية التسعينيات عند هبوط أسعار النفط الخام إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بحوالي (0,3%) فى العام 1999. ففى المملكة العربية السعودية بعد ان ازدادت المساهمة النسبية للقطاع الخاص فى تكوين راس المال من (46,2%) فى العام 1985 الى 75,4% فى العام 2000 انخفضت (هذه المساهمة) الى 66% فى العام 2005.

و فضلاً عن ذلك فقد تاسست تنظيمات عديدة لتقديم التسهيلات الائتمانية المصرفية (10)مثل البنك الصناعى الإماراتى و مؤسسة الصناعات العامة فى ابو ظبى و مؤسسة دبي لتنمية الصادرات و مجلس التنمية الاقتصادية (شبه الخاص) فى البحرين وإنشاء مدينة تمويلية بمبلغ 1300 مليون دولارلجذب شركات إستثمارية ، و كل ذلك بالاضافة الى اصدار العديد من التشريعات لدعم القطاع الخاص وتشجيعه نحو الصناعات المعوضة للاستيراد و الحديثة تكنولوجياً و المعتمدة على الموارد المحلية. كما و انشات المناطق الصناعية الحرة لتشجيع الوحدات الصغيرة و المتوسطة و رفعت قيود عديدة على القطاع الخاص حسب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO) التى دخلتها كافة دول المجلس.

و فيما يخص الإستثمار الأجنبي المباشر فقد عملت الدول الاعضاء على توفيرالمناخ المناسب و خاصة من خلال البنية التحتية و التى تقارن فى بعض هذه الدول مثل الامارات العربية المتحدة (11)مع ما هو قائم فى الدول الصناعية المتقدمة، كما و انشات المناطق التجارية و الصناعية والمالية الحرة مثل جبل على, والتي تعد رائدة في هذا المجال,وهو ما يؤكده المهتمون بالمجمعات الاقتصادية الحرة الاقليمية , فقد جذبت هذه المنطقة اكثر من 1600 رجل اعمال و تبعت هذه التجربة دولتا القطر و البحرين.(12)

ففى العام 2008 اعتبرت الإمارات العربية المتحدة فى المركز التاسع لجذب الاستثمار المباشر مثل المانيا و اسبانيا.(13)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

و قد قدمت دول المجلس بغرض جذب الاستثمار الاجنبى المباشر تسهيلات عديدة و التى منها: خدمات النقل والاتصالات من الدرجة الاولى و حقوق تمليك الاراضي فى المناطق الخاصة بالاستثمار و إعفاء ضريبى و إستثناء من قيود تحويل العوائد المالية و إستقرار أسعار الصرف.

وهنا بحثاً عن الربحية, ركز الاستثمار الاجنبي المباشر على نشاطات تكرير النفط و البتروكيمياوات و العقارات.

و على اية حال، يلتقى القطاعان: العام والخاص فى دول مجلس التعاون الخليجى على دعم الدولة للصناعات الصغيرة و المتوسطة فى المناطق الصناعية المحددة، بشكل خاص، و على التوجه نحو النشاطات الانتاجية ذات الميزة التنافسية الأكبر فى الأسواق المحلية و الخارجية مثل الصناعات الغذائية والكيمياوية و التعدينية (غير المعدنية) والنسيجية،ولاشك أن التاكيد على الصناعات المتسمة بكثافة مصادر الطاقة مثل الصلب والألمنيوم كما إتجهت اليها البحرين والإمارات والكويت يعد أكثر ربحية وذلك بسبب بروز إتجاهات واضحة في الدول المتقدمة لتخفيض الطلب على النفط والغاز لصالح المصادر البديلة غير الناضبة للطاقة والتي يعد إستهلاكها أقل ضررا على البيئة في الأمد الطويل (14) و للتوضيح على ماتحقق فعلا , نعرض الجدول الاتى بالاعتماد على مؤشري العمل و الراسمال للعامين 1998 و 2008 فى كل من الامارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية .

جدول رقم (1)

الفروع الصناعية الرئيسة فى الامارات العربية المتحدة و المملكة العربية السعودية فى العامين 1998 و 2008 حسب مؤشري عدد العاملين و قيمة راس المال (بنسب مئوية)

الفروع	الامارات العربية المتحدة				المملكة العربية السعودية			
	العمل		راس المال		العمل		راس المال	
	1998	2008	1998	2008	1998	2008	1998	2008

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الصناعات الغذائية	12.7	9.6	14.3	41.8	14.2	18.5	1.2	20.1
الصناعات النسيجية	24.9	10.0	4.1	1.3	6.0	5.6	0.3	1.1
صناعات الخشب و الاثاث	1.4	9.4	0.2	1.1	4.1	9.2	5.2	9.2
الصناعات الورقية	7.4	5.7	5.5	2.6	5.5	5.6	0.5	2.4
الصناعات الكيمياوية و البترو كيماوية	14.1	12.1	12.5	20.5	23.8	21.3	12.3	47.0
الصناعات التعدينية غير المعدنية	17.9	20.5	32.4	15.1	17.4	14.9	2.1	11.6
الصناعات المعدنية و الاساسية	29.1	25.8	33.7	9.7	1.4	19.5	0.4	11.5
صناعات الالات و العدد	6.8	28.1	1.2	7.6	25.4	12.6	-	3.9

المصدر:اعد من قبل الباحث إعتمادا على: صندوق النقد العربي :التقرير الإقتصادي العربي الموحد للعامين 1998 و2008 , أبو ظبي.

و من ناحية اخرى يبرز تفاوت واضح فى الأهمية النسبية للقطاع التحويلى ما بين دولة و اخرى ضمن مجلس التعاون الخليجى، و يمكن تحديد هذا التفاوت من خلال تطبيق صيغة Williamson لمعامل التفاوت الموزون (V_w)

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

$$vw = \frac{\sqrt{\sum (yi - \bar{y})^2 \, qi/qn}}{\bar{y}}$$

y= الناتج المحلى الاجمالى

$\bar{y}$ = متوسط الناتج المحلى الاجمالى

qi/qn = نسبة مساهمة الدولة فى مجموع صادرات المجلس

وعند التطبيق على الاحصاءات المتاحة في العام 2008 كما هو واضح في الجدول الاتي:

جدول رقم (2)

تطبيق معامل التفاوت على القطاع التحويلي في دول GCC في العام2008

الدول	yi	qi/qn	$y - \bar{y}$	$(y - \bar{y})^2$	$(y - \bar{y})^2 \, qi/qn$
الامارات العربية المتحدة	30.8	.27	14.9	222.0	59.9
مملكة البحرين	3.4	.05	- 12.5	156.3	7.8

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المملكة العربية السعودية	39.4	.44	23.5	552.3	243.0
سلطنة عمان	6.4	.08	- 9.5	90.3	7.2
قطر	7.0	.12	- 8.9	79.2	9.5
الكويت	8.3	.04	- 7.6	57.8	2.3

المصدر: اعد من قبل اباحث من المصدرالوارد أسفل جدول رقم(1)

Vw=1.14

و لبيان كيف تحرك القطاع الصناعى التحويلى خلال السنوات الاخيرة (2006-2008) فى دول مجلس التعاون الخليجى كمجموعة اقتصادية اقليمية واحدة، يمكن تطبيق الصيغة التي نقترحها هنا:

$$m = yit \big/ yt \,(yrit - yrt) \times 100$$

$yit \big/ yt$ = المساهمة النسبية لكل دولة فى مجموع الناتج الصناعى التحويل للمجلس.

$(yrit - yrt)$ = معدل نمو y فى كل دولة ناقصاً معدل نمو y فى المجلس , ويحتسب ذلك بشكل متتابع , وذلك سنة بعد اخرى و من ثم تطرح القيم السالبة من القيم الموجية الناتجتين عن عمليات الضرب السابقة و اخيراً تقسم النتيجة على (100) و هذا ما يكشف عن عملية التحول العام للقطاع الصناعى التحويل خلال السنوات الثلاث و من ثم يمكن ان تقارن هذه النتيجة الأخيرة مع معدل نمو القطاع التحويلي.

جدول رقم(3)

تحول الأهمية النسبية للقطاع التحويلي في دول المجلس GCC خلال السنوات 2006-2008

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

السنة	الامارات العربية المتحدة	مملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	دولة قطر	دولة الكويت	القيم الموجبة
2006	529.5	43.8	380.1-	172.7	9	234.9 -	755
2007	38.8	55.3	80.3	8.4	50.7	14.3-	153.2
2008	9.7	7.7	356.0-	158.8	113.2	147.1	436.4
	578+	106.8+	816.4 -	339.9	172.9+	102.2-	1197.6+

المصدر:أعد من قبل الباحث إعتمادا على ارقام مصدر جدول رقم (1)

ويبو من الجدول رقم (3) ان معدل نمو القطاع التحويلي زائداً الواحد الصحيح قد بلغ خلال الفترة المذكورة 2,79 . و هذا يمثل تحولاً ايجابياً لصالح التنمية الصناعية فى دول المجلس ككل.

وقد تصاعد حجم الاستثمارات التحويلية من 105 مليارات دولار في العام 2005 إلى نحو 222 مليار دولار عام 2010 ثم ارتفعت الاستثمارات في الصناعات التحويلية في العام 2013 إلى 336 مليارا. ومن المتوقع أن يرتفع حجم الناتج المحلي للقطاع الصناعي المتوقع في العام 2020 إلى نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي.

وفعلا شهدت سنوات العقدين الأول والثاني من هذا القرن نموا متسارعا للصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون وذلك بواقع نمو تراكمي سنوي 5-6% .وكل ذلك حسب التوجهات الخاصة بإستراتيجية بعيدة المدى 2000 -2025 التي تم الاتفاق بشأنها سنة 1998 بمناسبة القمة الـ 19 المنعقدة في أبوظبي، وذلك لأن التنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الصناعية بشقيها التقليدي والتحويلي أصبح خيار دول مجلس التعاون الخليجي منذ سنوات بغرض تنمية هذه الدول وتكاملها.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

غيرأن السنوات التالية لم تشهد تحولا كبيرا في الدور الحقيقي (النسبي) للقطاع التحويلي . وهذا ما يتضح من الجدول الآتي:

جدول رقم (4)

الأهمية النسبية للقطاع التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2015

البلد	الناتج التحويلي بملايين الدولارات	الناتج المحلي الإجمالي بملايين الدولارات	نسبة الناتج التحويلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
الإمارات	38866	375230	10.4
البحرين	5411	32241	14.2
السعودية	79457	646002	12.3
عمان	7645	70255	10.9
قطر	16496	166908	10.0
الكويت	7685	114080	6.7

المصدر: المصدر الوارد أسفل الجدول رقم (1) , الملحق 4/2

وقد تكالبت عدة عوامل على الحد من تنمية القطاع الصناعي التحويلي وفق التوجهات الإستراتيجية لدول المجلس, ويمكن ان نشير إلى بعضها, منها:(15)

أ. ضعف توجه القطاع الخاص نحو الصناعات التحويلية حيث تشكل التجارة والعقارات وسوق الاسهم عامل الجذب الأقوى لرؤوس الاموال .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ب. نقص الكوادر البشرية المؤهلة صناعيا وضعف دور المؤسسات التعليمية في توفير هذه الكوادر .

ت. غياب بيئة الإختراعات والإبتكارات.

ث. تعاظم الطاقات التنافسية الكامنة للصناعات البتروكيمياوية خاصة مع الآفاق الواسعة لأسواق الهند والصين تدفع إلى مزيد من التركز الإنتاجي .

ثالثا: انماط استراتيجية للتصنيع فى دول مجلس التعاون الخليجى

يجري التركيز هنا على الأنماط الاستراتيجة الآتية للتصنيع:

1. أنماط إستراتيجة متعلقة بأحجام المنشات الصناعية (الصغيرة و الكبيرة)
2. أنماط إستراتيجية خاصة بالتحولات التكنولوجية (حسب الكثافات النسبية لعنصرى العمل و راس المال)

1. أنماط إستراتيجة متعلقة بأحجام المنشات الصناعية (الصغيرة و الكبيرة)(16)

يتم تمييز الصناعات الصغيرة فى دول مجلس التعاون الخليجى بمعيارين , أحدهما –العمل بحيث لا يتجاوز عدد العاملين فى المنشاة الواحدة عشرة اشخاص والآخر - راس المال و الذى حدد سقفه بمليوني دولار.

و مع صعوبة الجمع بين المعياريين غالباً , فان إمتداد التحول التكنولوجى القائم على تكثيف راس الماس (او توفير العمل) الى جميع الوحدات الصناعية (الصغيرة منها و الكبيرة) , يجعل من المنطق عدم الإكتفاء بمعيار عدد العاملين كمعيار تحديدى وحيد فى تصنيف سعات المنشات المختلفة ،

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

و حتى اذا كان النمط كثيف – العمل (الموفِر لراس المال) لا يزال مسيطراً و مميزاً للوحدات الصناعية الصغيرة فان المقارنة تكون قاصرة مع بقية الوحدات.

و هنا من الضرورى ربط تمييز أحجام المنشات بثلاثة أمور أساسية:

أ: التعامل الخاص بكل فرع إنتاجى

ب. التحول التكنولوجى

ت: الأهداف الاستراتيجية المركزية لدول المجلس.

و على اية حال تعتمد أحجام المنشات الصناعية على قرارات المستثمرين و خاصة عند التاسيس، و حيث تحدد امكانات هؤلاء الافراد و توجهاتهم الخاصة سعات إنتاج مشروعاتهم الصناعية: و مع ذلك هناك عوامل عديدة تخرج أحياناً عن قدرات المنطمين و تطلعاتهم الاستثمارية، و هى تضع قيوداً على التوسع الانتاجى الخاص بكل منشاة و من هذه العوامل نذكر:(17)

أ.فى ظل الأسواق الواسعة (المنظمة و المرنة) و اقتصادات متقدمة و متشابكة و موارد اقتصادية: طبيعية و بشرية و تكنولوجية ضخمة يسود توجه عام نحو السعات الكبيرة للانتاج و بالتالى ان ما يحتسب ضمن الوحدات الصغيرة فى الدول الصناعية المتقدمة تعد وحدات كبيرة في الدول النامية و بذلك يلاحظ ان حجم الصناعة الصغيرة فى الدول الاولى قد حدد ب (200-300)عامل بينما فى الدول الاخيرة قد حدد ب (1-49) عامل بشكل عا م تقريباً.

ب: ان صناعات عديدة ذات تكنولوجيات متقدمة كالطائرات و السفن و السيارات و تصفية النفط و الحديد و الصلب و الاسمنت و الورق تتطلب عادة تحقيق سعات كافية تضمن الحدود الادنى للتكاليف التنافسية فى الاسواق الدولية.

ت: ان الوفورات الادارية و التسويقية والمالية الداخلية للسعات الكبيرة تدفع الكثيرين و منهم فى دول المجلس الى التاكيد على أهمية الصناعات الكبيرة و خاصة عندما تزداد رعاية الحكومات للسعات المعنية, و لكن بالمقابل هناك مخاوف لدى الكثيرمن المستثمرين من مخاطر تبني الصناعات الكبيرة التى تستنزف جزءاً كبيرا من مواردهم المتاحة و خاصة فى

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ظروف تقلبات الاسواق المحلية و الدولية، و هذا ما يدفع الى الإهتمام بالوحدات الانتاجية الصغيرة دفعاً للخسائر المتوقعة.

ث. ان تاثيرات التقليد (I mi t at i on) لنفس الفئة الدخلية و المحاكاة (demonst r at i on) لفئة دخلية اعلى والمظهرية (conspi cuous) فى النشاط الاقتصادى، الممتدة من العادات الاستهلاكية، تدفع المستثمرين(فى القطاعين العام و الخاص على حد سواء الى اعطاء اهتمام اكبر بالسعات الكبيرة للانتاج و ذلك لما تحقِقه هذه السعات الصناعية من إشباع للطموحات الشخصية بالنسبة للقطاع الخاص ضمن مجتمعات الافراد المعنيين و إرضاء لرغبات الساسة و رجال الحكم فى بناء دولة حديثة صناعيا و تكنولوجياً.

و مهما يكن من الامر فان عملية التكامل ما بين الوحدات الصناعية الصغيرة والكبيرة قد اصبحت ضرورة استراتيجية للوصول الى اقتصاد صناعى متوازن يمتد خلاله التصنيع الى كافة المواقع و القطاعات خاصة وان وفورات المنشات الصناعية الكبيرة , تقابلها مرونة موقعية عالية لانتشار المنشات الصناعية الصغيرة كما و ان الاخيرة تعد اكثر قدرة على تكثيف الارتباطات ما بين الصناعات الكبيرة و هذا واضح فى امكانات هذه الوحدات على تنويع سلسلة المنتجات الثانوية (downstream) لهذه الصناعات ولمدها بالمواد وحتى بقطع الغيارخاصة عند صعوبة خزن هذه المواد او القطع و عدم تحقق الجدوى الاقتصادية لانتاجهما فى الصناعات المعنية.

ففى الولايات المتحدة قامت المنشات الصناعية الكبيرة بتاسيس الوحدات الصغيرة بغرض توفير بعض المواد الوسيطة او لتنويع بعض منتجاتها باعتبارها متعاقدة ثانوية subcont r act or s فمثلاً تتعاقد مؤسسة جنرال موتورز مع 26 الف مصنع صغير لانتاج قطع الغيار.

و فى المملكة المتحدة و منذ ثلاثينيات القرن الماضى تجمع الصناعات الصغيرة فى مجمعات متكاملة انتاجياً و تسويقياً (i ndust r i al est at es) كافضل اسلوب لتحقيق وفورات السعات الكبيرة لوحدات صناعية صغيرة مع تطوير الخبرات و تبادل المستلزمات و ضمان النوعية و نشر التكنولوجيا.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وفى اليابان تحملت الصناعات الصغيرة أعباء التنمية فى مراحلها الاولى و ذلك بشكل خاص لتخدم الناتج النهائى للصناعات الكبيرة بالمساهمة فى انتاج بعض المستلزمات.

و فى دول مجلس التعاون الخليجى لا تتجاوز الاستثمارات فى الصناعات الصغيرة (9%) من مجموع الاستثمارات الصناعية فى الاقليم و لكن هذه الصناعات بالمقابل تستوعب حوالى (44%) من مجموع القوى العاملة الصناعية. و بالنسبة للفروع الصناعية تستقطب صناعات الخشب والأثاث عدداً كبيراً من الوحدات الصغيرة التى تسهم فى هذا الفرع بحوالى 94% من مجمود الوحدات الصناعية المنتجة، يتجاوز الاستثمار فى الوحدات (الصغيرة) المعنية نصف الراسمال المستثمر فى نفس الفرع و هى تستوعب حوالى (80%) من مجموع العاملين(فى الفرع المذكور)

و ياتى فرع الصناعات النسيجية فى المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية للوحدات الصغيرة بالنسبة للمؤشرات الثلاثة (عدد المنشات و قيمة الراسمال المستثمر و عدد العاملين).

وهنا، فى الوقت الذى تنخفض نسب مساهمة الصناعات الصغيرة فى مجموع الاستثمارات الصناعية للفروع الانتاجية، ترتفع هذه النسب فى حالتى عدد الوحدات الصناعية و مجموع القوى العاملة فى القطاع الصناعى التحويلى.

و يبدو ان غالبية دول المجلس قد إهتمت بتطوير الصناعات الصغيرة و تنطيمها و لكنها لم تصل الى حد وضع خطط كفيلة بتوجيه هذه الصناعات لممارسة دورها الإستراتيجي فى تكثيف الارتباطات الانتاجية ما بين الوحدات الصناعية الكبيرة و لتحقق ضمن تنطيماتها الموقعية وفورات السعات الكبيرة من خلال إدارات مشتركة و مشروعات متكاملة للبنية التحتية المادية و البنية الفوقية البشرية المؤسسة و المعلوماتية.

و على اية حال تعد دولة الامارات العربية المتحدة رائدة (منذ ثمانينات القرن الماضي) فى هذا المجال و خاصة بالنسبة للمناطق الصناعية والتي تبعتها دول اخرى بدرجات و اوقات مختلفة، و فى هذا العقد الأخير بلغت نسبة مساهمة الاستثمار فى الوحدات الصناعية الصغيرة حوالى (25%) من مجموع الاسثمار الصناعى فى سلطنة عمان و (14%) فى دولة الامارات العربية المتحدة العربية (9%) فى دولة الكويت و حوالي (8%) فى المملكة العربية السعودية. و قد اسهمت الصناعات الصغيرة فى استيعاب القوى العاملة الصناعية باكثر من (50%) فى دول مجلس التعاون الخليجى عدا المملكة

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

العربية السعودية التى قدِرت فيها هذه النسبة بحوالى (38%) فى وقت وصلت النسبة المعنية في بعض الدول الاخرى نسبا عالية, ففى دولة الامارات العربية المتحدة بلغت حوالى (78%).

2: انماط استراتيجية خاصة بالتحولات التكنولوجية (حسب الكثافات النسبة لعنصري العمل و راس المال)(18) :

تعانى غالبية البلدان النامية من ظواهر متزامنة و التى من ابرزها: تدهور الانتاجية مع تفشي البطالة (بأنواعها المقنعة و الظاهرة) و عدم التوازن ما بين الموارد الاقتصادية : المالية و البشرية و التكنولوجية من جانب والطبيعة(الزراعية و الاستخراجية) من جانب اخر و فى خضم هذا الاختلال برزت ظاهرتا التركز الانتاجى او التخصص فى فروع او حتى نشاطات محدودة و التمركزالمكاني في أقاليم وأحياتا حتى في مواقع معينة وهنا صار من غير الممكن وفق المعطيات الراهنة تحقيق التنويع الانتاجى (للتخلص من ظاهرة اقتصاد المحصول الواحد) و الاستثمار الكفوء و العاقلانى لكافة الاحتياطات الموردية المتاحة (فى اطار شروط التنمية المستدامة).

وهنا لا بد من البحث عن صيغة متوازنة تجمع النمطين: كثيف-الراسمال و كثيف- العمل تكفل تنويعاً فى الانتاج و تزايداً فى الانتاجية و تعاظماً لفرص العمل، حيث يمكن للنمط كثيف – العمل ان يخدم فى المرحلة الانتقالية للتصنيع استيعاب شبه الماهرين و تدريبهم بغرض الاندماج فى الصناعات القائمة على المعرفة التكنولوجية المتقدمة فيما بعد و كذلك لتجهيز الصناعات الاخيرة بمستلزماتها من بعض المواد: هذا فضلاً عن دور النمط كثيف العمل فى الحفاظ على الصناعات الحرفية: الاسرية و الريفية و التقليدية الاخرى كالسجاد و الملابس الشعبية و التحفيات للاسواق السياحية..

وفى المقابل يكفل النمط الكثيف –الراسمال انتاجية اعلى لعنصر العمل و يحقق تحولات سريعة و متواصلة فى التكنولوجيات الصناعية المستخدمة مما يولِد امتدادات واسعة لحلقات الانتاج فتتكثف الإرتباطات(الأمامية و الخلفية) للنشاطات الصناعية المختلفة و هذا ما يزيد فى نفس الوقت من فرص العمل امام الكوادر المتسمة بالخبرة و المهارة سواء كان ذلك فى الاستثمار او العمل.

وفضلاً عن ذلك يزيد النمط كثيف- الرا سمال من تراكم رؤوس أموال الوحدة الانتاجية و هذا ما قد يسهم فى خلق مدخرات كبيرة يمكن توجيهها لصالح الاستثمار فيما بعد.(19)

وهنا يقتضى تحقيق التوازن الضرورى ما بين النمطين:

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كثيف–الراسمال و كثيف- العمل اعداد استراتيجيات شاملة لنشر التكنولوجيا تطبق على مراحل من التناوب الموقعي (spat i al)والقطاعي (sar t ori al) وذلك حتى تبلغ فى النهاية المعرفة و الأجهزة والأنظمة و الأساليب التكنولوجية مجمل الاقتصاد (الوطنى و الاقليمى) , وانذاك يمكن الحفاظ على الصناعات الصغيرة و الحرفية و تكثيف شبكات نشر المعرفة و توفير فرص عمل متنامية و مستقرة لقوى عاملة تتسم بالمهارة و المعرفة في الكفاءة التكنيكية و ضمان معدلات متصاعدة لتراكم رؤوس الاموال والمدخرات المعتمدة على مصادر غير ناضبة.

وفيما يخص دول مجلس التعاون الخليجى فإنها و بدرجات غير متفاوتة كثيراً ما تعانى من خيار صعب ما بين النمطين المذكورين و ذلك بسبب التوجه المتزايد نحو تأميم فرص العمل في وقت يميل الكثير من المواطنين الى العزوف عن الاعمال غير المكتبية , خاصة و ان الرفاه المادى يغطى غالبية شرائح المجتمعات الخليجية بدرجة أو باخرى, بينما يعتمد التصنيع على نشاطات مهنية و تكنيكية في مبادين العمل الصناعى مع كل ما تحمله هذه النشاطات من متاعب فكرية و بدنية و التعامل اليومى مع المواد المعدنية و الكيمياوية وفي مختلف الاجواء والمناخات.(20)

وهنا فان تفضيل الانماط الموفِرة للعمل (كثيفة-الراسمال) قديقلّل من الطلب على العمل الخارجي غير الماهر او شبه الماهر غير ان ذلك يتطلب خبرات تكنولوجية و علمية عالية لا تتوفر فى الغالب محلياً. و بالمقابل ان تبنى الانماط الموفَرة لراس المال (كثيفة- العمل) فى دول معروفة بمواردها المالية الضخمة لايعد منطقيا كما و أنه فى نفس الوقت يزيد من الحاجة الى القوى العاملة الخارجية.

وفى تحليل احصائي مقارن للعامين 1998 و 2008 و للدولتين : الامارات العربية المتحدة و الملكة العربية السعودية تبين و بالاعتماد على مؤشر قيمة راس المال لكل عامل، ان هناك توافقاً واضحاً فى الكثافة النسبية لراس المال ما بين العامين المذكورين فى حالة الامارات العربية المتحدة حيث تضمن الجدول الوارد تدرج هذه الكثافة و للفروع الصناعية الواردة: (1) الصناعات التعدينية غير المعدنية و (2) الصناعات المعدنية و الاساسية و (3) الصناعات الغذائية و (4) الصناعات الكيماوية و البتروكيمياوية.....غير ان هذا التدرج قد اختلف مع المملكة العربية السعودية حيث كان فى العام 2008 و على التوالى: (1) الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية و (2) الصناعات الغذائية و (3) صناعات الخشب و الاثاث و (4) الصناعات التعدينية غير المعدنية...و بالمقابل فى العام 1998 كان و

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

على التوالى: (1) الصناعات الكيمياوية و البتروكيماوية و (2) الصناعات المعدنية و الاساسية و (3) الصناعات التعدينية غير المعدنية و (4) الصناعات الغذائية...و كما هو واضح فى الجدول الاتى.

جدول رقم (4)

قيمة راس المال المستثمر لكل عامل بالدولار الأمريكي في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

الفرع الصناعية	الامارات العربية المتحدة		المملكة العربية السعودية	
	1998	2008	1998	2008
الصنعات الغذائية	33892.9	288106.7	98653.2	266666.7
الصناعات النسيجة	4997	8402.7	533392.9	56215.7
الصناعات الخشب و الاثاث	4953.1	7960.2	46344.2	266665.8
الصناعات الورقية	22346	30464.6	9963.4	100900.1
الصناعات الكيمياوية و البتروكيماوية	26724.3	111848.0	622784.7	521125.4
الصناعات التعدينية غير المعدنية	54359.2	488311.3	144793.6	184883.0
الصناعات المعدنية الاساسية	34854.2	208594	.	139524.1
الصناعات الالات و العدد	17373,2	17994.8	-	72901

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

اخرى	9909.1	9523	48181.3	89786.3

المصدر:صندوق النقد العربي: التقرير الإقتصادي الموحد , للعامين: 1998و2008 .

B.E.A.Ibrahim;op cit,PP16-19

(دول الخليج في تقرير الإستثمار العالمي 2009) , صحيفة "الإقتصادية الألكترونية"

http://www.aleqt.com/2009/09/16/article_279551.htm/

الإستنتاجات و التوصيات

لاشك وأن إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إقتصادات ريعية تعتمد بشكل رئيس على تصدير المواد الخام من النفط والغازالطبيعي ، التي تتعرض أسعارها للتقلبات المتكررة بسبب عوامل خارجية ترتبط بحالة الاقتصاد العالمي والسياسات الإحتكارية والأزمات الدولية والصراعات والحروب التي تؤثر على مستويات العرض والطلب ومن ثم الأسعار والتي تمثل مخاطر كبيرة على موازنات دول مجلس التعاون بشكل خاص وذلك لإعتمادها المفرط في غالبية مشاريعها على أسعار النفط والغاز وهذا واضح عندما تواجه هذه الدول العجز في موازناتها العامة وما يترتب على ذلك من مخاطر على التنمية والإنفاق العام.

وتجنبا لنتائج نضوب النفط والغاز يفضل بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي عادة التركيز على صناعة **البرتوكيماويات** والمشتقات النفطية وذلك بدلا من المصادر غير المتجددة وخاصة النفط الخام والغازالطبيعي.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وبالتالي في ظل مخاطر الاعتماد على النفط وتقلبات أسعاره العالمية وتوجه العالم صوب الصناعة، فلا بديل أمام دول مجلس التعاون الخليجي سوى الاستمرار في دفع القطاع الصناعي والصناعات التحويلية وتوفير كل المتطلبات والمقومات اللازمة لنجاحها من بيئة تشريعية وقانونية وموارد مالية والاستعانة بالخبرات العالمية، لدعم التنمية الوطنية استعدادا لمرحلة ما بعد النفط.

ومع كل هذا, أن القطاع الصناعى التحويلى فى دول مجلس التعاون الخليجى لا زال بعيداً عن ممارسة دوره القيادي فى تحقيق تحولات هيكلية لمجمل قطاعات الانتاج و نشاطاته و مواقعه وذلك لأن غالبية الصناعات التحولية في دول المجلس متشابهة ومنافسة لبعضها البعض فإنها لم تحقق الطموح في تقليل الإعتماد على النفط والغاز ولم تتجاوز مساهمتها النسبية 10% من GDP وهذا ما يعود إلى عوامل عديدة والتي في مقدمتها ان ارتفاع اسعار النفط و الغاز خاصة خلال الفترة الأخيرة كان و لايزال مسؤولاً عن غياب اطار استراتيجى بعيد الأمد و مستقر و شامل لكل الدول , بأعتبار المجلس وحدة اقتصادية متكاملة.

و بغرض تجاوز كافة نواحي الضعف و النقص و التشوه فى دور القطاع الصناعى التحويلى و علاقاته الهيكلية الضمنية (للقطاع نفسه) و مع بقية قطاعات الاقتصاد،يفترض وضع عمليتي التشخيص والمعالجة في إطار إستراتيجي واحد تتبادل خلاله هاتان العمليتان بشكل متناوب أو متزامن حسب التوجهات التخطيطية والطاقات الكامنة التي تقف وراءها .

ولكل ماسبق , يمكن عرض التوصيات الآتية:

1. تحويل إهتمامات النشاطات الخاصة من الخدمات التجارية والإئتمانية نحو الصناعات التحويلية وذلك لان في ظل مخاطر الاعتماد على النفط وتقلبات أسعاره العالمية وتوجه العالم صوب الصناعة، فلا بديل أمام دول مجلس التعاون الخليجي سوى الاستمرار في دفع القطاع الصناعي والصناعات التحويلية وتوفير كل المتطلبات والمقومات اللازمة لنجاحها من بيئة تشريعية وقانونية وموارد مالية والاستعانة بالخبرات العالمية، لدعم التنمية الوطنية استعدادا لمرحلة ما بعد النفط.
2. توجيه الموارد الإستثمارية نحو مختلف الصناعات التحويلية وبما يطور هذا القطاع من خلال تنويع نشاطاته الإنتاجية ويكثف إرتباطاته التكنيكية ويزيد من طاقاته التشغيلية للقوى العاملة الماهرة ويغطي الأسواق المحلية والمجاورة بمنتجات محلية .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3.تلعب التنمية الصناعة دورا هاما في تدعيم التكامل الاقتصادي الخليجي من خلال تخصص كل دولة في عدد من الصناعات وبشكل لاتبرز منافسة غير إقتصادية ما بين دول المجلس وإنما تتحقق عملية تكامل تخدم عملية التنمية في الدول المعنية.

4.توجيه إنتباه الدوائر التخطيطية في الدول المعنية بشكل عام لإعطاء الأولية للمشاريع التي تساهم في بناء إطار متكامل للأنماط الإستراتيجية للتصنيع وذلك مع التركيز على العلاقات المتوازنة ما بين كل من

أ. أحجام الوحدات الصناعية : الصغيرة والكبيرة .

ب. الكثافات النسبية لعناصر الانتاج وخاصة للعمل ورأس المال

5.دمج خطط تنمية القطاع الصناعي التحويلي بعملية التنمية الشاملة المستديمة لإقتصادات دول الخليج.

6.تحويل جذري لأسواق دول الخليج من التركيز على السلع والخدمات الأجنبيتين إلى الإعتماد المتزايد وبمعدلات متنامية ومستقرة على منتجات دول الخليج ضمن إطار تكاملها الإقليمي.

7. تحفيز الإستثمار الاجنبي المباشر للمساهمة الفاعلة في عمليات تصنيع دول الخليج إقتصاديا وتكنولوجيا.

8. تكامل رعاية الدولة التشريعية والمؤسسية و المالية مع إندفاع القطاع الخاص بمنظميه الرواد و استجابتهم لهذه الرعاية و بما يفضي الى تصاعد منظم و مخطط لدور المنظمين و مؤسساتهم و تجمعاتهم فى الاقتصاد والمجتمع وذلك من خلال مؤسسات مختلطة ومشروعات متكاملة ورائدة مؤسسيا واقتصاديا وتكنولوجيا.

9.نشر مراكز البحث و التطوير Rand D و إلزام كافة المناطق الصناعية و المؤسسات الكبيرة بتخصيص ما لا يقل عن (5%) من عوائدها الصافية لصالح نشاطات البحوث العلمية و الاختراعات و الابتكارات.

10.توجيه و تحفيز و رعاية الوحدات الصناعية الصغيرة التي تصب جهودها فى قناتين رئيستين احداهما-كمتعاقدة ثانوية للوحدات الكبيرة فتكثِف من الارتباطات: الامامية و الخلفية لهذه الوحدات و الاخرى-كخلايا صناعية متكاملة ضمن المجمعات المعروفة ب (I ndust r i al Est at es) حيث تتفاعل مشروعات متقدمة للبنية التحتية المادية

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

بالموارد البشرية التكنيكية والادارية لتقدِما للهياكل الانتاجية المباشرة فى الصناعات الصغيرة وفورات الاحجام الكبيرة للأنتاج.

و هنا يمكن الإفادة من تجارب المملكة المتحدة منذ الثلاثينيات و الهند منذ الخمسينيات (فى القرن الماضي).

11. تمييز التسهيلات الائتمانية المقدمة للمستثمرين حسب أنواع النشاطات الصناعية التى يمارسونها و إتجاهات تسويق منتجاتهم و أنماط التكنولوجيات المعتمدة لديهم و أماكن نشاطاتهم....و كل ذلك بجانب الإختلاف فى التعامل الضريبي مع تباين مستويات التلوث البيئي و الإستنزاف الموردي لكل منشأة على إنفراد.

12. وضع اسس و معالجات إستراتيجية للاثار السلبية التى تتركها بعض الاتفاقات الثنائية كالتجارة الحرَة و منع انعكاسها على عمليات التصنيع.

المراجع والمصادر

1. قارن ولمزيم التفاصيل , راجع:

B.E.A.Ibrahim; Economic Cooperation in the Gulf, Routledge, London, 2007, PP16-19.

E.J. Routledge; Monetary Union in the Gulf, Routledge , New York , 2009,PP22,31-32 , 84-86,92-93 ,112-114.

A.A. Rehman; Gulf Capital and Islamic Finance, McGraw-Hill, New York, 2010, PP26-28 , 173.

T.Niblock and M.Malik; The Political Economy of Saudi Arabia, Routledge, London, 2007, PP70-75,83, 96,129184-185.

OECD(Assessing Investment Policies of Member Countries of the Gulf Cooperation Council), Abu Dhabi , 5April,2011,P11.

ESCWA; FDI Report, UN, New York,2009,PP2-3,7-8.

www.oecd,org/mena/competitiveness/preliminary/pdf

(دول الخليج في تقرير الإستثمار العالمي 2009), إحصاءات 2004-2207

http://www.aleqt.com/2009/09/26/article-279551

عبد الحفيظ عبد الرحيم محجوب:دول مجلس التعاون الخليجي في ظل التكتلات الأقليمية والعالمية , 2001

http://uqu.sa/page/ar/85773

مصطفى العبدالله الكفري: الحوار المتمدن , العدد 1031, في 2004/11/28

http://www.hewar.org/debat/show.art.aq

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية, الامانة العامة, قواعد المعلومات الاحصائية للسنوات (2009-2002).
- هوشيار معروف: التنمية الصناعية فى العالم العربي و مواجهة التحديات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبى،2003

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

- هوشيار معروف، التنمية الاقتصادية، استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي,دار صفاء,عمان,2005.

https://www.goic.org.qa/goiccms/WebsiteNews_202_AR.html

http://2015.omandaily.om/?p=94960

(2)

www.alhewar.org/debat/show.art.asp?

P.McCrum; Economic Background in Bahrain's Business and Environment,PP10-11,12

https://www.scribd.com/document/351590960/Bahrain-s-Business-Environment

آفاق المستقبل: العدد 16, 2012 , صص 51- 52

http://www.ecssr.com/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/AafaqAlMustaqbal/Aafaq-2012/Aafaq

(3)

A.Shoult; Doing Business in Bahrain, a Guide to Investment Opportunity and Business Practice, GMB, London, 2oo5, P127-138.

P.Dew; Bahrain's Business Environment, GMB, London,2008.

(4) صحيفة الوسط البحرينية, العدد2879 في 25 يوليو /تموز 2010

T.Niblock and M.Malik; P13,

(5)

صندوق النقد العربي: التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات 2000-2016 .

(6) http://www.raya.com/site/topics/article.asp?

(7) E.J. Routledge; Monetary Union in the Gulf, Routledge, New York, 2009, P13.

(8) Ibid; P22.

P.W. Moore , Doing Business in the Middle East, Politics and Economic Crisis in Jordan and Kuwait ,Cambridge Press, Cambridge ,2004 , p1.

(9) T.Niblock and M.Malik; op cit, PP95-96.

E.J.Routledge; op cit , PP17-18.

Mohammed Al Sayyad;(The Oil and Gas Sector),Bahrain GMB-6 ,P129 .

https://www.albawaba.com/business/qatar-expand-gas-sector-30-percent-meet-vision-2030-1183354

(10) S.M.Ghanem; (Industrialization in the United Arab Emirates) in: I.Al Abed and P.Hellyer; United Arab Emirates, A New Perspective, Trident Press, London, 2001, PP 216,271-272.

(11) M.Shihab (Economic Development in UAE) in: I.Al Abed and P.Hellyer; op cit PP 16-17.

A.J. Al Sadik ;(Evaluation of the UAE Economy) in: I.Al Abed and P.Hellyer; op cit, PP214-216.

(12) E.J.Routledge; op cit, P85.

(13) A.A. Rehman; Gulf Capital and Islamic Finance, McGraw-Hill, New York, 2010, PP26-28 , 173.

(14) T.Niblock and M.Malik;op cit , P127.

S.M.Ghanem;op cit , PP8,42.

A.J. Al Sadik ; op cit , P210

(15)

http://www.akhbarak.net/news/2018/03/03/14607991/articles/29761462

(16) قارن:

H.Elasrag (Role of Small and Medium Enterprise in reducing Unemployment in the GCC Countries),Dec.2013.

http://mpro.ub.uni-muenchen,de/544131

مجموعة مؤلفين:بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية , التحديات الإجتماعية والإقتصادية, المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات,2016

http://book.google./books?id

(المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي)

www.rowadalaal.com/

محمد ناجي التوني: تحليل الوضع الراهن للصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي ,مجلة عمران , الدوحة , العدد 3/9 صيف 2014

https/omran.dohainstitute.org/ar/issue009/Documents

يوسف أالياس وآخرون: (المشروعات الصغيرة والكبيرة) , أوراق وأبحاث ورشة العمل حول المشروعات الصغيرة ووالمتوسطة لدول مجلس التعاون لدول مجلس التعاون الخليج العربية, الكويت ,5-6 اكتوبر , ص105 2016

http://www.gcclsa.org/upload

E.J.Routledge;op cit ,PP98-105.

نيفين حسين : (سياسات التنمية القائمة على تنويع النشاط الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي) ,2017

www.economy.gov.ae/Economical **Reports**

(17) هوشيار معروف، التنمية الاقتصادية، استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي,دار صفاء,عمان,2005.صص261-263

(18) قارن:

S.Cohen (Dualistic Development in UAE AND GCC)

http://meeasites.lucedu/volume10/paper

M.Babiker; Economic Diversification in GCC, Prospects and Challenges, Arab Planning Institute , Kuwait.

http://unfcc.int/files/adaptation/adverse-effects **and response**

(Thinking about Tomorrow Capital Efficiency in the GCC)

A Middle Eastern Point of View, Fall 2012

https://2.aeloitte.com/content/dam/Deloitte/xe/Documrnts

G.Thompson and H.Toledo ;(Labour Skills and Factor Proportions Trade in the Gulf Cooperation Council), International Review of Economics and Finance, 19,2010, PP407-411

http://pdfs.soantics.org/59b9/

E.J. Routledge; op cit PP31-32.

P. Dew; op cit PP45-46, 56-58.

M.Havidt; Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, Economic Diversification in GCC Countries ,Past Record and Future Trends, University of Southern Denmark, Denmark ,2013.P12.

http://core.ac.uk/download/pdf

محمد إبراهيم الرميثي : (مستقبل الصناعات التحويلية في الإمارات في ظل المعطيات الدولية) , الإتحاد , 18يوليو2004

https://www.alitihad.ae/wejhat/article/5855

(The GCC IN 2020 ; Broadening the Economy, the Economist Intelligence Unit Limited 2010)

http://www.graphics-ei.com/upload/eb/aviva20%gcc-to-2020

www.alwasatnews.net

www.seudiinfocus.com

www.alayam.com

www.argaam.com

www.raya.com

www.alittihad.ae

uqu.edu.so

www.mubasher.into

www.damlhayat.com

library.gcc.sg

www.kune.net.kw

www.kune.net.kw

1. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية, الامانة العامة, قواعد المعلومات الاحصائية للسنوات (2002-2009).**
2. **هوشيار معروف: التنمية الصناعية فى العالم العربي و مواجهة التحديات الدولية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبى،2003**
3. **هوشيار معروف، التنمية الاقتصادية، استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي,دار صفاء,عمان,2005.**

(19) E.J.Routldge; op cit, PP83, 87

T.Niblock; op cit, P184.

(20) M.Shehab; op cit, P253.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

هیچ گومان لەوە دانیە کە وولاتانی کومیتەی کەنداوی عەرەبی ریژەییەکی زوری لە بووجەکانیان تەرخان کردوە هەمو سالیك بو پیشخستنی پیشەسازی وە لەم ریگایە توانیان زور پیشخستن جی بەجی کەن بەتایبەتی لە بارەی ژیرخانوی ئابووری وخزمەتگوزاریەکانی بلاوکردنەوە(بازرگانی ومتمانە) بەلام تاکو ئیستا ئەم ولاتانە دەچیژن بە دەست چری بەرهەمەکان لە سەر دوو بە رهەمی سەرەکی بو داهاتی هەنارده دەرەوە کردنیان وپیشبرکی لە سەرچەند بەرهەمیکی پیشەسازی گوراوکار ئەمانەش لاوازیەکی زوری هینایە دی لە پەیوەندیەکانی تەکنیکی لە نیوان چالاکیە ئابوریەکان(بەرەو پیشەوەو بەرەو دواوە) وە لە گەل بەرز بونەوەی داهاتەکانی نەوتو غازەوە هیچ ستراتیژیکی دریژ خایان نە بو پشتبە ستن بە پیشەسازیەوە لەشوین ئەم دوو کەرستەخاوە جا ئابوری ئەم ولاتانە هە ر ماوە لەژیر چەپوکی بازاری شیواو قورخکراوی جیهانی.

جا ئەم تویژینەوە ئاراستەی تواناکانی پیشخستنی ئابوری وولاتانی کەنداو دەکات کەبەرەو هەمە جوری بەرهەمەکان بن وە بەتایبەت لەریگای دووستراتیژی سەرەکی یەکیان چر دەکاتەوە لەسەر پروژەو و پیشەسازیە بچوکەکان ئەوی تر لە بارەی چری هوکاری بەرهەمهینان (کار یا سەرمایە) بو بەرزکردنەوەی توانای برهەمهینان لەگەل زورکردنی هەلی کار و نەهیشتنی بیکاری.

Abstract

No doubt , that the GCC countries have already allocated and spent huge sums of capital on the industrial development processes, and they have achieved significant developments in the fields of physical infrastructure and in distribution activities (commercial and credit), however these countries still suffer from production and export concentration in few primary extractive products : oil and gas and weak technical linkages (forward and backward) within their manufacturing sectors in general .

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد (٤) – العدد (١)، شتاء ٢٠١٩
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

With the absence of long-term and stable strategic framework there are no development patterns being determined to ensure the diversification of production and structural integration of the economies concerned.

Here, the study attempts to identify weaknesses and focus on strategies that can address the two most important topics, one related to the size of industrial firms and the other to technological patterns according to the (labour and capital intensities) of production.